

فضيلة جنوحات حريتي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

القطاع غير الرسمي
وانعكاساته على المرأة العاملة العربية

تعاني المرأة العاملة العربية في القطاع غير الرسمي من معوقات كثيرة تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر. ويمكن تلخيصها في ضبابية الدور الاقتصادي لهذا القطاع خاصة من ناحية قيمة الأجر المنخفض وساعات العمل المرتفعة، وعدم وجود ضمانات اجتماعية قانونية، وعدم الاعتراف بقيمة العمل المقدم داخل الأسرة وخارجها وبخاصة في القرى والأرياف، بالإضافة إلى غياب وعي المرأة لحقوقها وواجباتها. على الدول العربية أن تهتم أكثر بوضعية المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، بإجراء مزيد من البحوث العملية الميدانية لظروف عمل المرأة العربية في القطاع غير الرسمي، ومحاولة إيجاد حلول عملية وقانونية لمشاكلها. واهتمام أكثر بالبرامج التي تركز على رفع مكانتها في المجتمع من خلال التربية والتعليم والتدريب والتأهيل المهني، والاعتراف والتقدير لعملها داخل البيت وخارجه. وتبني سياسة إعلامية تستهدف توعية المرأة العاملة بكافة حقوقها القانونية، ودمجها في السياسات الاقتصادية والتنموية للبلدان العربية.

Résumé :

Dans le secteur informel la femme travailleuse arabe s'adonne a des activités diverses en vue de subvenir aux besoins de sa famille. Elle est confrontée à des difficultés et contraintes multiples, d'autant plus qu'elle reçoit un revenu marginal et vit dans un état d'insécurité et d'instabilité.

Les données statistiques confirment la faible participation de la femme au marché de l'emploi officiel, alors qu'en réalité, sa contribution directe ou indirecte à la production et au développement provient essentiellement du travail agricole et du secteur informel non comptabilisé.

Dans ce cadre il est aussi nécessaire de mettre en place des instruments de protection sociales destinés à la femme, ainsi qu'à sa formation et son information , et de reconnaître par des moyens appropriés le travail à domicile.

نظرا للأهمية المتزايدة لدور المرأة في الحياة الاقتصادية ظهرت الحاجة لتطوير وتحسين ظروف وأوضاع المرأة العاملة. وقد اهتمت منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية بقضاياها، كما اهتمت جميع المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وخاصة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995 ببيكين الذي حدد مجالات الاهتمام الحساسة للنهوض بالمرأة وخاصة مشاركتها في الاقتصاد والتنمية، وفي المؤتمر الخامس للمرأة عام 2000 قيمت الإنجازات والعقبات لمحاوَر ببيكين. لكن رغم كل هذا الاهتمام نلاحظ أن المرأة ما زالت تؤدي الجزء الكبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر، وهذا ما أكدته تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002 والذي اعتبر أن وضع المرأة العربية ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل، حيث تمثل أعلى نسبة في القطاع غير الرسمي، فهي المحور الأساسي في عملية تشغيل هذه المنشآت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم توفر فرص عمل.

إن الآثار المترتبة على العولمة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية المتبناة من أغلب الدول العربية في أوائل التسعينيات أدت إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة وزادت من التهديدات لأمن المرأة، حيث غفلت عن مساهمتها في الاقتصاد خصوصا في الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر ظاهرة قديمة وعالمية تعرف تطورا خطيرا وسريعا وهي مرشحة للتطور أكثر في السنوات القادمة. ويرجع قدم هاته الظاهرة إلى وجود العديد من الأنشطة في صلبها (صناعات تقليدية، عاملون لحسابهم الخاص، يعملون في منشآت عائلية ينشط فيها أفراد الأسرة إلى جانب غيرهم بمقابل أو بدون أجر...).

في عملنا هذا سنحاول التعريف بالقطاع غير الرسمي من خلال مفاهيمه المتداولة ومناهجه المستعملة مروراً بأشكاله وخصائصه الرئيسية وأسباب نمو هذه الظاهرة في البلدان العربية. كما نتطرق لوضعية المرأة العاملة العربية ومدى تأثير القطاع غير الرسمي عليها، وتقديم بعض المبادرات المقترحة في تذليل المعوقات التي تواجه المرأة العاملة.

أولا - التعريف بالقطاع غير الرسمي:

لم تهتم النظريات الأولية حول سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية¹ بالقطاع غير الرسمي إلا في بداية السبعينات، حيث كانت تمثل نشاطات هذا القطاع المهمش من المجتمع، نقص التشغيل، الفقر ومحاولة البقاء على قيد الحياة.

1 P. BOTSON, P. MERTELROY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, collection de Isabelle Hatier, 1995.

وكان (هارت كيث HART Keith)² هو الأسبق في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي على مستوى العائلات، ولكن هذا المصطلح الجديد أخذ مكانته بفضل تقرير كينيا في سنة 1972 حيث أخذه المكتب الدولي للعمل BIT وصنّفه على مستوى الوحدة الاقتصادية وأصبح الآن معمولا به من طرف الهيئات الدولية والحكومية، ورغم التمييز بين 20 مصطلح³ مماثل لهذا المفهوم إلا أن الجميع متفق حول الخصائص والمعايير التي أقرها تقرير كينيا.

1- تعريف القطاع غير الرسمي:

منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، ورد في إحدى الدراسات الصادرة عن منظمة العمل الدولية إشارة إلى مصطلح (القطاع غير الرسمي) (informal sector)⁴، دخل هذا المصطلح حيز التداول الواسع، وتزايد انتشاره مع التوسع الهائل للقطاع الذي عرف بهذا الاسم⁵. في سنة 1993، تبني مكتب العمل الدولي في إطار لوائح الندوة الدولية الخامسة عشر للمؤتمر الدولي للإحصائيين العمل تعريفا للقطاع غير الرسمي، فبشكل عام يعتبر "مجمّل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل للأفراد العاملين بها، وهذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب والأجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل"⁶.

ولكي يزيد التعريف إيضاحا، بلور المدير العام للمكتب الدولي للعمل خصائص هذا القطاع، وحددها على أنها:
(أ) تعمل برأس مال صغير جدا أودون رأس مال.
(ب) تستخدم مستوى منخفضا من التكنولوجيا والمهارات، ومن ثم فإنها تعمل بمستوى ضعيف من الإنتاجية.

2 استخدم هذا المصطلح خلال ندوة أقيمت في 1971 في معهد الدراسات للجامعة حول البطلة داخل مدن افريقيا في إطار تحليل يخص دراسة المداخيل في الاقتصاد النامي من المحلل HART Keith.

3 J.C WILLARD, coll.Stat, INSEE, 1989.

BRUNO Lautier, L'économie informelle dans le tiers monde, Editions la Découverte, Paris, 1994.

4 الدراسة بعنوان:-

Employment, incomes and equality, a strategy for increasing productive employment in Kenya, Genera 1972.

5 شاعت ترجمة المصطلح إلى العربية ب(القطاع غير المنظم) وفي الجزائر (القطاع غير الرسمي)، واستخدمت هذه الترجمة، على هذا النحو في الكثير من الوثائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

6 Directeur Général du BIT, rapport 1991. page 4.

ج) توفر مداخيل زهيدة للغاية وغير منتظمة.

د) توفر فرص عمل منخفضة غير مستقرة للعاملين فيها.

هـ) غير نظامية، حيث أنها غالباً غير مسجلة، وغير واردة في الإحصاءات الرسمية، وتجبرها الظروف عادة على أن تعمل خارج نطاق القانون.

و) أرباب العمل هذا القطاع وعماله غير منظمين نقابياً.

كما يعتبر مكتب العمل الدولي (BIT) القطاع غير الرسمي "مجمّل وحدات الإنتاج التي تشكل عاملاً ضمن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN) للقطاع غير الرسمي المؤسّساتي للأسر باعتبارها مؤسسات فردية". وحسب مكتب العمل الدولي دائماً يقتصر المجال غير الرسمي على الوحدات التي تنتج السلع والخدمات للسوق "استثناء الفلاحة والقمص والصيد البحري والغابات".

ومنه يمكن إعطاء التعريف المختصر التالي:

"هونشاط اقتصادي موجود في أغلب الدول، وهو عبارة عن أنشطة مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً، لا تدخل الأرباح الناتجة عنه لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي".

2- خصائص القطاع غير الرسمي و مقارنته بالقطاع الرسمي:

2-1- خصائص القطاع غير الرسمي يتميز الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية بخصائص عديدة أهمها⁷:

- سهولة الدخول في القطاع نظراً لغياب الحواجز الاقتصادية والعراقيل الإدارية.
- ملكية عائلية للمؤسسات (وسائل الإنتاج).
- استعمال عناصر إنتاج محلية.
- صغر حجم الأنشطة.
- الاستعمال المكثف لليد العاملة على الصعيد التقني.
- تكون الخبرة والمؤهلات الفنية خارج النظام المدرسي الرسمي في معظمها.
- الطبيعة التنافسية للسوق تخرج عن كل قانون.

7 يعتبر هذا التقرير مرجعاً للدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي الذي يركز على نوعية الأنشطة وخصائصها وحجمها.

ويبقى الهدف الرئيسي من كل ذلك هو خلق مناصب شغل والحصول على عائد؛ حيث قدرت دراسة⁸ لمنظمة العمل العربية أن هذا القطاع يستوعب 50% من القوى العاملة العربية.

2-2- مقارنة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي:

أبرزت دراسة للبنك العالمي⁹ ازدواجية حقيقية بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي من خلال معايير منها الأهداف الرئيسية للقطاعين وتنظيم السوق والتكنولوجيا المطبقة. والجدول (رقم 1) يبرز هذه الازدواجية:

الجدول رقم 1: مقارنة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
1- الأهداف الرئيسية:	1- الأهداف الرئيسية:
- تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق.	- دخول مقنن، وجود نقابات.
- سهولة الدخول عدم احترام القواعد.	- تطبيق تشريع العمل.
- انعدام تشريع العمل.	- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية.
- التمويل الذاتي.	- دفع الرسوم والضرائب.
- عدم دفع أي رسوم أو ضرائب.	- أجور وعقود العمل.
- التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة.	
2- تنظيم السوق :	2- تنظيم السوق :
- غياب الحواجز عند الدخول.	- حواجز عند الدخول.
- منتجات تقليدية.	- علامات مسجلة، منتجات معيارية.
- أسواق غير محمية.	- أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم).
3- التكنولوجيا:	3- التكنولوجيا:
- تقليدية	- عصرية ومستوردة.
- الاستعمال المكثف للعمل.	- التربة الرسمية لازمة.
- تمهين غير رسمي.	- إنتاج واسع النطاق
- وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق، 2004، ص 41.

8 مكتب العمل العربي، التشغيل في القطاع غير الرسمي ومشاكل التشغيل الهامشي في الأقطار العربية، البند الحادي عشر، الدورة السادسة عشرة لمؤتمر العمل العربي، بغداد، 1988، ص 21.

9 Word Bank, SUARES – BERENGUELA R.M Informel labor market and returns to education in Peru, LSMS, Looking paper, n°32, P.3.

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن القطاع غير الرسمي يهدف إلى إنشاء وظائف عائلية والبحث عن فرص لتحقيق المداخل. وهي ذات تنظيم ضعيف وتعمل على نطاق ضيق وبشكل مميز ضعف أو انعدام التقسيم بين العمل والرأسمال باعتبارهما عوامل الإنتاج.

3- الأشكال الرئيسية للقطاع غير الرسمي وأنواع نشاطاته

3-1- الأشكال الرئيسية للقطاع غير الرسمي

يمكن أن نلخص الأشكال الرئيسية للقطاع غير الرسمي في النقاط التالية:

أ) المؤسسة غير الرسمية: ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

◀ عائلية (تمويل ذاتي) وحرفية (تمويل ذاتي) .

◀ لا تستجيب لمعايير العمل المعمول بها في كل بلد تتمون بالمواد الأولية والقروض لدى السوق الموازية.

ب) الإنتاج غير رسمي: وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص.

ج) العامل غير الرسمي: وهو عامل دائم أو مؤقت لا يستفيد بتشريع العمل ولا بالحماية الاجتماعية، أي كل عامل يمارس نشاطا يعتبر غير رسمي أو يمارس نشاطا رسميا غير مصرح به، ففي الجزائر نجد سنة 2003¹⁰ مجموع اليد العاملة يقدر بـ 9.596 مليون شخص، حيث نجد 6.596 مليون شخص مشغولين منهم 5.196 مليون في القطاع الرسمي.

وهكذا فإن حوالي 1.4 مليون شخص يمارسون أنشطتهم في القطاع غير الرسمي ومنهم حوالي مليون شخص غير أجير و400 ألف أجير.

د) النشاط غير الرسمي: ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

✦ نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ومصالح الضرائب و الإدارة العامة.

✦ نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.

✦ نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.

✦ نشاطات غير قانونية.

✦ نشاطات متقلبة غير مرخص بها.

✦ نشاطات لكسب العيش.

10 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي في الجزائر، جوان 2004، ص164.

3-2- أنواع النشاطات في القطاع غير الرسمي:

من خلال عملنا تم التعرف على الكثير من الحالات التي تمثل تطبيق مباشر للعمل غير الرسمي، نذكر منها مايلي:

- العمل بالمتزل
- الدروس الخصوصية، حيث أصبحت هذه الظواهر شائعة بالدول العربية وهي لا تخضع للرقابة على الجودة أو على الكلفة.
- الخدم بالبيوت.
- المشروعات الحرفية غير المرخص لها، كقيام ربات البيوت بإعداد مختلف المأكولات والحلويات في بيوتهن أو يقمن بأعمال يدوية وحرفية وتطريزية والخياطة ثم يقمن ببيعها أو يقدمنها لخواص يقومون بتسويقها .
- الباعة المتجولون والباعة على الأرصفة
- المهنيين الذين يتقاضون أجرا لقاء نشاطات معينة كالبناء والتبليط وغير ذلك.
- مختلف النشاطات في الريف مثل الزراعة والأعمال اليدوية وبيع ما ينتج عن ذلك في الأسواق، بعيدا عن الرقابة الضريبية.

وفي هذا الإطار يعتبر العمل المتزلي نشاط غير رسمي لدى الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، وقد استطاع أن يفرض نفسه بصفة واضحة في المدة الأخيرة وهذا ما تعبر عنه مختلف الدراسات والإحصائيات التي قام بها باحثو مهيات رسمية وغير رسمية.

فيرز العمل المتزلي مثلا كظاهرة اقتصادية واجتماعية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي، كما تسيطر النساء في كثير من الدول العربية على هذا القطاع غير الرسمي، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في الدور المسند للمرأة.

فلأن المرأة تقيد بأعمال المتزل منذ الصغر، فهي تقوم بالأعمال التالية:

- ◀ عمل في المتزل،
- ◀ عمل يتناسب مع دورها في إعادة الإنتاج، ولا سيما تربية الأطفال،
- ◀ عمل يحتاج إلى مهارات مشابهة للعمل المتزلي،
- ◀ عمل يحتاج على إنفاق رأسمالي صغير.

وبالتالي فالنشاطات المفتوحة أمام المرأة هي:

◁ إنتاج الطعام والتجارة به، المهن والخدمات المتزلية، كذلك بعض النشاطات والتي تكون عملياتها الإنتاجية شبيهة بالأعمال المتزلية كصناعة النسيج والخياطة والصناعات الغذائية.

وكثيرا ما يكون هناك تداخل بين القطاع غير الرسمي والصناعات التي تشتغل بها النساء في بيوتهن، بمعنى أنهن تقمن بإنتاج السلع في المنزل بينما تقدم لهن المواد اللازمة لذلك مقابل أجرا منخفضا جدا. ومن الواضح أن هذا التقييد المهني بالقطاع غير الرسمي أو المتزلي يفرض العديد من العوائق أمام المرأة¹¹، فالقطاع غير الرسمي هو قطاع ذو شروط عمل صعبة وأجور زهيدة أو محتسبة على أساس القطعة، وغير منخرطة في الضمان الاجتماعي، تنعدم فيه إمكانية الترقية، وتحيط به ظروف عمل سيئة.... الخ.

4- عوامل نمو القطاع غير الرسمي في البلدان العربية:

تعتبر ظاهرة القطاع غير الرسمي ظاهرة عالمية، كما يرتبط ظهور القطاع غير الرسمي وانتشاره بعوامل الظروف الغير الملائمة الخاصة بالأزمات والاختلالات الاقتصادية لكل بلد على حدة، أبرزها¹²:

أ. الإخفاقات الاقتصادية التي لحقت مسار خطط التنمية الاقتصادية في مختلف الدول العربية، وتناقص معدلات النمو الاقتصادي، تفاقم المديونية الخارجية.

ب. المشكلات المعقدة منها الإشكالية الثنائية (البطالة-الفقر) التي صاحبت تنفيذ برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي.

ت. الإخفاق والشلل شبه الكامل للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

ث. إغراق الوطن العربي بمشكلات وصراعات أهلية، إقليمية ودولية، بما في ذلك الحروب الأهلية والحصار الاقتصادي والاحتلال العسكري، مما أثر تأثيرا سلبيا على الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.

وكانت حصيلة كل ما تقدم، ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة؛ كما توجد مجموعة أخرى من العوامل والأسباب¹³ المتعددة والمتشابكة والمسؤولة عن نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أهمها:

- « قلة فرص العمل المتاحة حيث يوجد شح في عدد الوظائف في السوق الرسمي مما يبرز أعداد ضخمة متجددة للعمل الغير رسمي مثل قطاع الزراعة، العمل في البيوت... الخ.
- « ضعف التعليم والتدريب يجعل المؤسسات العامة والخاصة لا توظف من لا يمتلك التدريب والمهارة والمؤهلات وبالتالي يضطر هؤلاء الأفراد إلى العمل الغير منظم.

11 <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp>

12 محمد مطيع مؤيد، الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية، دمشق، 2007، ص13.

13 صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص31..

- « العولمة واقتحام التكنولوجيا المتطورة في كثير من الأعمال جعل العديد من الأشخاص يفقدون أعمالهم وبالتالي الاتجاه إلى العمل غير المنظم.
- « ضعف كفاءة الإدارة الضريبية وارتفاع مستوى الضرائب والتهرب من الضرائب جعل الناس يعملون على هذا النمط من العمل.
- « القيود الحكومية والنظم الإدارية المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد وكذلك بعض القيود الحكومية التي يتم فرضها على إنتاج سلع معينة أو لمنع بعض التصرفات.
- « المهن والأنشطة والخدمات ضعيفة الإنتاجية (الهامشية).

ثانيا - وضع المرأة العربية:

زاد الاهتمام بدور المرأة في الاقتصاد وإعطاء الفرصة الكاملة لها للقيام بهذا الدور، واهتمت بذلك معظم المنظمات الدولية، وجاء شعار عالمي جديد هو "المرأة شريك في التنمية"، كدليل قاطع لهذا الاهتمام.

1- أهم الإجراءات المتعلقة بالمرأة:

جاء في تقرير الأمم المتحدة للمؤتمر العالمي للمرأة (المساواة والتنمية والسلام) بكونبهاجن، (1400هـ - 1980م)؛ وفي تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة (المساواة والتنمية والسلام) بنيروبي (1405هـ - 1985م)؛ وفي تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان بمكسيكو (1404هـ - 1984م)؛ وفي تقرير المؤتمر العالمي (لبيئة) بريتو دي جانيرو (1412هـ - 1992م)؛ وفي تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة (1415هـ - 1994م)؛ وفي تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكونبهاجن (1415هـ - 1995م)¹⁴، مجموعة من الإجراءات المتعلقة بعمل المرأة ويمكن تلخيص تلك الإجراءات في النقاط التالية:

- 1-1 العمل على إيجاد فرص كاملة متكافئة للمرأة في مجال العمل
- 1-2 تشجيع زيادة المشاركة من جانب الرجل في المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال، وتنفيذ برامج تساعد على ذلك، من أجل تيسير قيام المرأة بالعمل مقابل أجر.
- 1-3 الدعوة إلى زيادة ما تحصل عليه المرأة العاملة من الترفيه والثقافة، من أجل تخفيف عبء العمل المزدوج الذي تقوم به.

- 1-4- زيادة عدد النساء في مستوى اتخاذ القرار، في كل من منظمات العمال الوطنية والدولية والهيئات الاستشارية.
- 1-5- مقاومة الأفكار التي تندد بعدم إلحاق الفتيات والنساء بالمدارس ومراكز التدريب.
- 1-6- الاعتراف بمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.
- 1-7- الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل مشاركتها مع الرجل في جميع ميادين العمل وجميع الوظائف، وحصولها على الأجر المتساوي عن نفس العمل.
- 1-8- تشجيع الحكومات للمشاركة الكاملة للمرأة في المهن التي كانت تعتبر وقفاً على الرجال، وتغيير السياسات والمواقف التي تدعم تقسيم العمل على أساس نوع الجنس.
- 1-9- تجنب الاتجاه نحو أن يكون العمل بدوام جزئي، والعمل المؤقت، والعمل الموسمي، ذا طابع أثوري.
- 1-10- سن وإنفاذ قوانين لمنع المضايقات والتحرش الجنسي في العمل أو الاستغلال الجنسي في أعمال معينة.
- 1-11- ينبغي للتدابير المتخذة للتخفيف من البطالة بين الشباب، ألا يكون لها تأثيراً سلبياً على عمالة النساء.
- 1-12- تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وتخفيف العبء الثقيل الذي تقوم به في المنزل وخارجه، عن طريق إنشاء المزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال، وتوفير تقنيات متقدمة تخدم المرأة.
- 1-13- لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة إلا بتحسين المركز الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والقانوني، والثقافي للمرأة.
- 1-14- الاعتراف بعمل المرأة وبجميع مساهماتها في الاقتصاد الوطني، وإبراز ذلك العمل وتلك المساهمات إبرازاً كاملاً.
- 1-15- دراسة العلاقة بين عمل المرأة بدون أجر، ونسبة الفقر بين النساء وتعرضهن له.
- 1-16- إزالة الممارسات التمييزية التي يقوم بها أرباب العمل على أساس الأدوار والوظائف الإنجابية للمرأة.
- 1-17- التحفيز على تنويع الخيارات الوظيفية أمام النساء والرجال على السواء، وتشجيع النساء على الالتحاق بالوظائف غير التقليدية.
- 1-18- أن تكفل الحكومات للمرأة حرية الاشتراك في القوى العاملة وعدم تقييدها عن الاشتراك في ذلك أو إكراهها عليه.

2- تطور وضع المرأة العربية العاملة:

تطور وضع المرأة العربية العاملة بتطور وتنوع واجباتها الاقتصادية في مختلف قطاعات الإنتاج حيث أخذت تتصدى لأعمال متطورة تكنولوجيا، وذلك بسبب انتشار التعليم وازدياد تأهيلها المهني وارتفاع مستوى خبراتها ومهارتها، والمعروف أن الكثير من النشاطات التي تقوم بها المرأة وخاصة في القطاع الزراعي هي من نوع الأعمال غير الرسمية على أساس ساعات أعمال كاملة فيجري على الأغلب إهمالها، إضافة إلى أن جزءا هاما من عمل المرأة في الزراعة ينظر إليه كواجب من الواجبات الأسرية للمرأة، زيادة عن ذلك فليس هناك تقييم للقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي للمرأة في المنزل أي عدم إدخال الإنتاج المنزلي في حسابات الدخل القومي.

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن ثلثي النساء العاملات في الوطن العربي يعملن بدافع مساعدة أسرهن، أي تحت ضغط الظروف الاقتصادية، وأن حوالي 12% فقط منهن يعملن بدافع إثبات الذات، أي أن المرأة العربية لم تخرج إلى العمل ومزاومة الرجل في فرص العمل لإضعاف مركزه الاجتماعي له، ولكن غالبا لظروف اضطرارية. ومن الغريب أن نلاحظ أنه رغم الدور الكبير للمرأة في المناطق الريفية وخاصة في العمليات الزراعية إلا أن معظم هذه الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية تدخل ضمن العمل دون أجر نقدي مباشر، في نطاق القطاع غير الرسمي الذي لم يحظَ في الوطن العربي بدراسات وافية حتى الآن، ويرجع إهمال دور المرأة الريفية في العمليات الزراعية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي في الريف إلى النظرة العربية الضيقة للإنتاج والأنشطة الإنتاجية، التي لا تدخل في نطاق الأنشطة الاقتصادية.

ويقاس التقدم الذي تحرزه المرأة العربية بأرقام وصفت بأنها "متواضعة" في مجالات و"ضعيفة" في مجالات أخرى، في مقابل "تقدم مهم" سجل على مستويات أخرى. 1-2- لا تتعدى اقتصاديا مشاركة المرأة العاملة في البلدان العربية 29 %، وهذه النسبة من أدنى المعدلات في العالم.

2-2- ارتفع تربويا، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 35 % إلى 47.5 % من النساء في مقابل ارتفاعه عند الرجال من حوالي 63.5 % إلى ما يعادل 71 %.

2-3- انخفاض صحيا، معدل وفيات الأمهات انخفاضا شديدا خلال عام 1999 - 2000 في عدد من الدول العربية.

2-4-وأخيرا سياسيا، لا تزال مشاركة المرأة منخفضة، بحيث بلغت نسبة المقاعد التي تحتلها في البرلمانات الوطنية 5.8% وهي من أقل النسب في آسيا وإفريقيا¹⁵. وحسب نفس الدراسة نلاحظ أن مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي قدرت عام 2001 بـ 55.2% بينما قدرت في شرق آسيا بـ 70% وفي جنوب آسيا 43.6% وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 42%، ولم تتعد نسبة مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد العربي 29% وهي نسبة متواضعة.

وإن كانت هذه البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، وذلك لسببين أساسيين هما:

- أثبتت الدراسات التي أجريت لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي أن حوالي 60% من إجمالي الأيدي العاملة النسائية في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن بدون أجر، وأن هذه النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل إلى 84%، وفي تونس إلى 74%، أما في سوريا فإن ما يقرب من 40% من النساء العاملات في القطاعين الريفي والحضري عاملات بدون أجر مباشر.
- تختلف طبيعة عمل المرأة في الدول العربية عنها في البلدان الصناعية، والتي تتوفر فيها الأجهزة التي تسهل عليها الأعمال الشاقة، وكما يمكنها شراء سلع استهلاكية وخدمات تتضمن بالفعل الكثير من مراحل الإعداد السابقة التي يتعين على المرأة العربية أن تؤديها بنفسها فيما يعرف بالتصنيع المنزلي والصناعات اليدوية؛ ولذلك تشير دراسة أكاديمية أجريت بالتعاون مع جامعة الدول العربية أن معدل مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية - وخاصة في الريف - تصل إلى حوالي 70% إذا أخذ في الحسبان كل الأعمال التي تقوم بها المرأة العربية سواء بأجر مباشر أو بأجر غير مباشر يذهب لصالح الأسرة كلها.

ثالثا: انعكاسات القطاع غير الرسمي على المرأة العربية:

تواجه المرأة العاملة العربية في القطاع غير الرسمي معوقات كثيرة يمكن حصرها في ظروف عمل صعبة ومتعبة، وساعات عمل طويلة تقوم بها مقابل أجور قليلة. وعدم وجود ضمانات اجتماعية قانونية للنساء العاملات. كما يتم تجاهل هذه العمالة وعدم الاهتمام بها وبمشاكلها وبمعاناتها.

15 هذه الأرقام و النسب حسب اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) في دراسة حول عمل المرأة، منشورات منظمة الأسكوا، 2003.

1- مكانة المرأة العربية في القطاع غير الرسمي:

يقيد عمل الكثير من النساء العربيات إما في الزراعة أو في القطاع غير الرسمي حيث الأجور متدنية جداً، وإمكانيات تطوير المهارة والارتقاء محدودة وظروف العمل سيئة، فهذه الظروف تجعل من المستحيل بالنسبة للمرأة أن تبحث عن خيارات أفضل، فهي لا تكتسب مهارات جديدة، ولا تستطيع أن توفر النقود لاستثمارها في عمل خاص بها، ولا تستطيع أن تحتج خشية أن تفقد عملها. ومن الواضح أن هذا التقييد المهني للمرأة بالأعمال ذات الدخل المتدني والضمان المنخفض لا يخلق عقبات كبرى أمامهن فحسب، بل يعزز هذه العقبات يعرقلها أيضاً، جاعلاً من العسير جداً تحسين ظروف المعيشة.

إضافة إلى ذلك، تقوم النساء بتقديم كافة الخدمات المنزلية من غسيل، تنظيف، طبخ، عناية بالأطفال، بالمعاقين، بالمسنين وبالضيوف علماً أن هذه الخدمات مجانية ولا تدخل ضمن أي تقييم.

2- آثار القطاع غير الرسمي على المرأة العربية:

رغم الترقية النسبية للمرأة لاسيما بفضل تحسين مستواها الدراسي وتأهيلها المدني ومبدأ المساواة في الدخول إلى سوق العمل الذي كرسته النصوص والقوانين، ورغم ما شاهدته من تحسين، فإن مستوى نشاط النساء يبقى ضئيلاً بسبب عدم الأخذ في الحسبان أعمال القطاع غير الرسمي والزراعة.

ويمكن تلخيص الآثار¹⁶ التي تواجه العاملات في القطاع غير الرسمي فيما يلي:

1-2- غياب أي نوع من الإحصائيات التي ترصد أنواع العمل في هذا القطاع ومنه عدد العاملات في هذا القطاع ومدى مشاركتهن في الاقتصاد.

2-2- الدور الاقتصادي لهذا القطاع غير واضح وقيمة الأجر غير معروفة

3-2- غياب أي حماية قانونية للعاملات مع غياب وعي المرأة لحقوقها وواجباتها.

4-2- العبء المزدوج للمرأة داخل وخارج المنزل مما يحول دون مقدرتها على تطوير عملها والحصول على التأهيل الكافي وينعكس سلباً على صحتها النفسية والجسدية.

5-2- انعكاس عمل المرأة خارج المنزل سلباً على علاقتها الأسرية والزوجية بسبب

غياب تبادل الأدوار داخل الأسرة حيث تنجز المرأة العاملة يومي عمل خلال 24 ساعة بينما يقوم الرجل بيوم عمل واحد خلال الفترة نفسها.

- 2-6- عدم الاعتراف بقيمة العمل المتري وعدم تقييمه ضمن الدخل القومي.
- 2-7- ظروف عمل سيئة في هذا القطاع، فهذه الظروف تجعل من المستحيل بالنسبة للمرأة أن تبحث عن خيارات أفضل.

رابعاً- المبادرات المقترحة في تذليل المعوقات التي تواجه المرأة العاملة:

1- في المجال التدريب والتأهيل المهني:

النهوض بواقع المرأة العاملة في مجال التدريب والتعليم، والعمل على تمكين المرأة من المشاركة في برامج التدريب المهني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والأسرية للمرأة للتمكن من الحصول على أعلى مستويات التدريب (زمان ومكان مناسبين للتدريب-تسهيلات للعناية بالطفل)

2- على صعيد التربية والتعليم :

-تطوير مناهج التعليم لكافة المراحل الدراسية وإدراج برامج تنمية المهارات

-القضاء على الصورة النمطية للمرأة في المناهج التعليمية وإدخال مفهوم تبادل الأدوار داخل الأسرة وضرورة تمتع المرأة والرجل بمسؤوليات متساوية تجاه الأطفال وشؤون العائلة الأخرى وتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين فيها .

-التأكيد على أهمية عمل المرأة بالنسبة للمجتمع في البرامج التعليمية وإدراج التجارب النسائية الناجحة فيها .

3- في المجال الإعلامي :

-رفع وعي المجتمع لعمل المرأة وأهميته من خلال برامج تؤدي إلى تغيير النظرة الدونية والأفكار السلبية السائدة عن عمل المرأة .

-عرض حصص توعية في وسائل الإعلام (مسموعة مقروءة-مرئية- الكترونية) عن القطاع غير الرسمي وخطورته على المجتمع عامة والمرأة والطفل خاصة.

-تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المرأة ومدى مساهمتها في النشاطات الاقتصادية والمعوقات التي تواجهها في القطاع غير الرسمي.

-تخصيص برامج توعية قانونية تتعلق بالحماية القانونية الممنوحة للعاملات في الاتفاقيات الدولية والعربية وفي تشريعات العمل الوطنية.

4- على صعيد الدراسات والإحصائيات والمعلومات:

- إنشاء مركز معلومات عن النشاطات الاقتصادية المهنية المختلفة المقدمة من قبل المرأة لتوفير قاعدة البيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم ونوعية العمالة النسائية وتحديد

الاحتياجات والمعوقات التي تعاني منها المرأة العاملة في سبيل إعداد البرامج والحلول المناسبة لها .

- مسح دوري لسوق العمل من ناحية تحديد الخبرات المطلوبة ونوعيتها (عرض - طلب) ونشر لمعلومات المتعلقة بذلك لتحسين وصول المرأة إلى فرص العمل وتوفير المعلومات حول فرص الاستخدام .
- إجراء الدراسات الميدانية عن وضع المرأة العاملة وحجم ونوعية عملاتها والمشاكل التي تتعرض لها في أماكن العمل في مختلف القطاعات والتركيز على عمل المرأة في القطاع غير الرسمي لأنه خارج عن أية تغطية قانونية أو تدابير حماية أو دراسات أو تقديم إحصائيات.

5- على صعيد التوعية:

- ❖ رفع وعي المرأة وثقتها بنفسها وقدراتها من خلال برامج تدريبية على بناء القدرات الذاتية وتنمية التدريب على القيادة لديها لتشجيعها على الاضطلاع بأدوار قيادية وحثها على الانخراط في النقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال (محاضرات - دورات تدريبية أنشطة مختلفة... الخ .
- ❖ توعية المرأة العاملة نفسها بأهمية عملها بالنسبة للمجتمع وليس كما تراه هي بأنه كدافع للحاجة المادية والاقتصادية لها وللعائلة لأنه غالبا ما لا تكون المرأة العاملة على وعي بحقوقها وحتى لو كانت واعية بها، فهي لا تطالب بها إما لأسباب اقتصادية لخوفها من فقدان الوظيفة أو أنها لا تتمتع بالوصول لقنوات تنفيذ هذه الحقوق فهي لا تستطيع تحمل تكلفة المساعدة القانونية أو القضائية.
- ❖ توعية المرأة العاملة بأهمية مجال تبادل المعلومات وتقنيات الاتصال الحديثة وتشجيعها على الدخول في هذا المجال والاستفادة منه لتطوير مهاراتهم.

التوصيات:

- ترقية الأشكال الجديدة للتشغيل من أجل تسهيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وخاصة التفكير في ترقية العمل عن بعد.
- تشجيع وتطوير المؤسسات المصغرة بالنسبة للنساء والانتقال من عمل غير مصرح به إلى نشاط معترف به، مع ترقية وعي النساء المعنيات بالمؤسسات المصغرة بقدراتهن وبالفقر المتاحة لها وذلك عبر الفرق المساعدة.
- إقامة مصالح اجتماعية وتوفير حد أدنى من الترتيبات في المجال الضمان الاجتماعي وذلك نظرا للقيمة الاجتماعية العالية للنشاطات المستقلة.
- ضرورة تمييز الإحصائيات دائما بين الرجال والنساء قصد تسهيل رقابة المنجزات المحققة لصالح تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الخلاصة:

وفي نهاية هذه الدراسة لابد من وضع نتيجة أولية مفادها أن العوائق التي تواجه المرأة العاملة كبيرة جداً، وأكثر من ذلك فإن هذه العوائق متداخلة: -) المكانة الثانوية للمرأة — تعليم بسيط أو معدوم — نقص مناصب العمل في القطاع الرسمي — دخل منخفض — انعدام فرص تحسين ظروف المعيشة — الحاجة لمساعدة البنات في الأعمال المنزلية — انعدام التعليم... إلخ).

للإشارة أن المرأة العاملة في بلدان العربية مازالت تعرف بعض الصعوبات برغم أن تفاوت المشاكل من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى. ومن يلاحظ لأوضاع المرأة في البلدان العربية يجد أن دورها لم يكتسب بعد أبعاده الصحيحة وخاصة في المجال الاقتصادي الذي تستطيع المرأة لوتم تأطيرها بشكل جيد أن تساعد في تحقيق قفزة نوعية.

ونظراً لأهمية تجاوز هذه المعوقات الناتجة عن القطاع غير الرسمي، الذي تعيق كل الجهود الرامية إلى تطوير قدرات المرأة العاملة؛ فالمطلوب من السياسات العربية أن تضع الخطط والبرامج للقضاء على السلبيات، وإدماج المرأة في الاقتصاد الرسمي كعنصر فاعل وقادر على العمل والابتكار.

وفي الختام نشير إلا أنه لا يمكن في دراسة مختصرة كهذه المساهمة الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية التي يتطلب الإحاطة بها جهود جماعية خيرة وعقول علمية متحررة من عقدة دونية للمرأة وتنظر إلى هذه القضية ليس بمنظار رجالي أو نسائي بل باعتبارها قضية مجتمعية، والقيام ببحوث ميدانية لاختبار صحة النتائج الواردة أعلاه وذلك بحثاً عن سبل ووسائل إزالة هذه العوائق.

- 1) BRUNO Lautier, L'économie informelle dans le tiers monde ,Editions la Découverte,Paris, 1994.
- 2) A. LEWIS, economic development with unlimited supplies of labour, 1954.
- 3) P. BOTSON, P.MERTELROY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, collection de Isabelle Hatier, 1995.
- 4) J.C WILLARD, coll.Stat, INSEE,1989.
- 5) HART Keith, Employment, incomes and equality, a strategy for increasing productive employment in Kenya, Genera 1972.
- 6) A.HENNI, essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie, édition ENAG, 1991.
- 7) SUARES – BERENGUELA R.M Informel labor market and returns to education in Peru, LSMS, Looking paper, n°32, Word Bank.
- 8) Directeur Général du BIT, rapport 1991.
- 9) BIT, Employment, incomes and equality, A strategy for increasing productive employment in Kenya, OIT, Geneve, 1972.
- 10) <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp>
- 11) www.amanjoran.org
- 12) صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 13) محمد مطيع مؤيد، مكتب العمل العربي، إدارة التنمية البشرية والتشغيل، الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية، دمشق، 2007.
- 14) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي في الجزائر، جوان 2004.
- 15) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مؤشرات عامة عن البلدان العربية، 2005.
- 16) مكتب العمل العربي، التشغيل في القطاع غير الرسمي ومشاكل التشغيل الهامشي في الأقطار العربية، الدورة السادسة عشرة لمؤتمر العمل العربي، بغداد، 1988.